بيان حول العدالة الانتقالية كأساس للسلام الدائم في اليمن

السيدات والسادة،

يدخل اليمن عامه الحادي عشر في ظل حربٍ مُدمّرة تركت بصماتها العميقة على الإنسان والمجتمع والدولة. إنها حرب لم تكتفِ بإزهاق الأرواح وتشريد الملايين، بل ارتُكبت خلالها انتهاكات جسيمة ومنهجية ترقى في كثير من أبعادها إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، في انتهاك صارخ لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فقد رصدت المنظمات الحقوقية آلاف الحالات من القتل والتعذيب والإخفاء القسري والعنف الجنسي والقصف العشوائي وتجنيد الأطفال، وبنت على مدى سنوات قاعدة بيانات ضخمة تمثل اليوم أحد أهم الأصول المعرفية والحقوقية لليمنيين في سعيهم نحو العدالة.

وعلى الرغم من قتامة المشهد، فقد نهض المجتمع المدني اليمني، مدعومًا بشركاء دوليين، بدور أساسي في توثيق الجرائم ومناصرة الضحايا. فقد أصدرت المنظمات عشرات التقارير الحقوقية، ونفّذت مشاريع متعددة بتمويل من جهات مانحة، وفي مقدمتها معهد دي تي الذي كان له إسهام بارز في بناء قدرات المنظمات، وتمكينها من أن تصبح فاعلًا حقوقيًا يحظى بالثقة والمصداقية، ويُوصل صوت الضحايا إلى المحافل الدولية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه اليوم: إلى أين نمضي بكل هذا الجهد التوثيقي؟ وهل يبقى حبيس الأدراج والتقارير، أم يتحول إلى جسرٍ للمساءلة والعدالة، وإلى مدخل لترميم التشققات العميقة في المجتمع اليمني؟

إننا في منظمة سام للحقوق والحريات، وبالشراكة مع رابطة أمهات المختطفين، انطلقنا بمشروع "إسبارك" لنقول إن الوقت قد حان للانتقال من التوثيق إلى بناء مسار متكامل للعدالة الانتقالية. هذا المشروع يستند إلى الإعلان عن تحالف "العدالة لليمن"، الذي يضم منظمات حقوقية يمنية تعمل بروح جماعية على تبني نهج العدالة الانتقالية كشرط أساسي لأي سلام عادل.

لقد بدأنا عمليًا بفتح حوار مجتمعي واسع يشمل الضحايا، ومنظمات المجتمع المدني، والسياسيين، لاستكشاف رؤاهم وأولوياتهم. وضمن هذا المسار أصدرنا دراسة معمّقة بعنوان "الطريق نحو السلام"، كما أسسنا لجنة للمصالحة تعمل وفق لائحة داخلية واضحة وخطة منهجية، تسعى إلى معالجة كثير من الجروح المفتوحة عبر مقاربة العدالة التصالحية.

إلى جانب ذلك، أنشأنا منتدى العدالة الذي يوفّر مساحةً للحوار العميق حول جذور الحرب وأسبابها البنيوية، في محاولة لصياغة رؤية مشتركة تضمن عدم تكرار دوامات العنف والانتهاكات المصاحبة لها. ورغم الصعوبات الأمنية والمالية التي نواجهها، ورغم الحاجة الملحّة إلى مزيد من بناء القدرات، فإن هذه المبادرات تحظى بتفاعل مجتمعي مشجع يعكس تعطش اليمنيين للعدالة.

ولا نقف عند الحاضر فقط، بل نولي اهتمامًا بالغًا بمفهوم الذاكرة الجماعية كأداة للعدالة وضمان عدم التكرار. ففي مدينة تعز، التي عانت حصارًا مريرًا، نعمل على إنشاء "متحف الذاكرة" ليكون فضاءً يوثّق آلام الحصار، ويخلّدها عبر الفن التشكيلي والتصوير والمواد الأرشيفية، بالشراكة مع السلطات المحلية والفنانين. فالذاكرة ليست مجرد استدعاء للماضي، بل هي شرط لبناء مستقبل لا تتكرر فيه المآسي.

وما زالت أمامنا خطوات قادمة، من بينها تنفيذ دراسات مقارنة معمّقة حول التجارب الدولية، مثل تشيلي ورواندا، وكيفية الاستفادة من دروسها في السياق اليمني، بما يفتح الطريق أمام مقاربة يمنية خاصة للعدالة الانتقالية، تستلهم التجارب العالمية دون أن تنفصل عن واقعها المحلي.

توصيات لدعم العدالة الانتقالية في اليمن

1. إدماج ملف العدالة الانتقالية في أجندة الأمم المتحدة الخاصة باليمن من خلال التأكيد على أن العدالة الانتقالية جزء أصيل من أي تسوية سياسية، وليست مسألة ثانوية. وهذا يقتضي دعوة المبعوث الأممي والدول المرتبطة بالملف اليمني لإدراجها كبند دائم في مسار المفاوضات.

2. تقديم دعم فني وتقني للمنظمات الحقوقية اليمنية العاملة في مجال العدالة الانتقالية، والملفات المرتبطة بها، بإعطاء أولوية لبناء قدرات المنظمات في مجالات التوثيق، جبر الضرر، وتصميم برامج العدالة الانتقالية. وكذلك نقل الخبرات الدولية (جنوب أفريقيا، تشيلي، المغرب) وتكييفها مع السياق اليمني.

3. تعزيز الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان، خاصة المرتبطين بملفات العدالة الانتقالية، وذلك عبر توفير آليات حماية عاجلة للناشطين الحقوقيين العاملين على ملفات حساسة مثل الإخفاء القسري والعنف الجنسي. ويشمل ذلك المناصرة لهذه الفئة حينما يتعرضون لانتهاكات، وإصدار بيانات ومناشدات رسمية عند تعرضهم للتهديد أو الاعتقال.

4. دعم مبادرات الذاكرة وحفظ الأدلة، وذلك بمساندة إنشاء أرشيف وطني ومتاحف للذاكرة أو أي مبادرة توثق الانتهاكات كجزء من ضمان عدم التكرار، إضافة إلى تقديم دعم تقني لحفظ الأدلة وفق معايير المحاكم الدولية.

5. ضمان مشاركة الضحايا والفئات المهمشة وأسرهم في صياغة السياسات والآليات المتعلقة بالعدالة الانتقالية، مع تخصيص اهتمام خاص بالنساء، والأطفال، وذوي الإعاقة. والأهم هو إنشاء صندوق وطني لجبر الضرر بدعم دولي.

في الختام

إن العدالة الانتقالية في اليمن لن تنجح ما لم تقم على ثلاثة أركان:

الضحايا في المركز، المجتمع المدني شريك، والأمم المتحدة ضامن وداعم.